

المبسوط في فقه الإمامية

[278] بعينه فهذا إلى نية التعيين، ونية القرية معا، ومتى أتى بنية القرية لم يجزه عن نية التعيين، وإن أتى بنية التعيين أجزأه عن نية القرية لأن نية التعيين لا تنفك من القرية، وهذه النية لا يجوز أن يكون متقدمة بل وقتها ليلة اليوم الذي يريد صومه من الغد من أول الليلة إلى طلوع الفجر الثاني أي وقت جاء بها كان جائزا فإن فاتت جاز تجديدها إلى الزوال فإن زالت فقد فات وقت النية. وأما المعين بصفة فهو ما يجب بالندرج بأن يقول: متى قدم فلان فـ على أن أصوم يوما أو أياما فإن هذا القسم مع باقي الأقسام من المفروض والمسنون فلا بد فيه من نية التعيين والقرية، ولا يجزي نية القرية عن نية التعيين، ويجزي نية التعيين عن نية القرية لأنها لا تنفك عن القرية على ما قلناه، ويجوز تجديد هذه النية إلى قرب الزوال أيضا ومحلها ليلة الصوم. ومتى فاتت إلى بعد الزوال فقد فات وقتها إلا في النوافل خاصة فإنه روي في بعض الروايات جواز تجديدها بعد الزوال، وتحقيقها أنه يجوز تجديدها إلى أن يبقى من النهار بمقدار ما يبقى زمان بعدها يمكن أن يكون صوما. فأما إذا كان انتهاء النية مع انتهاء النهار فلا صوم بعده على حال، وإذا جدد نية الإفطار في خلال النهار و كان قد عقد الصوم في أوله فإنه لا يصير مفطرا حتى يتناول ما يفطر، وكذلك إن أكره الامتناع من الأشياء المخصوصة لأنه لا دليل على ذلك. والنية وإن كانت إرادة لا تتعلق إلا بالحدوث بأن لا يكون الشيء قائما وإنما تتعلق بالصوم بإحداث توطيئ النفس وقهرها على الامتناع بتجديد الخوف من عقاب الله وغير ذلك أو يفعل كراهية لحدوث هذه الأشياء فيكون متعلقة على هذا الوجه فلا تنافي الأصول، والصبي إذا نوى صم ذلك منه وكان صوما شرعيا.